بحثت سبل تعزيز العلاقات في مجال المرأة والأسرة والطفل

رئيس أرمينيا استقبل فريحة الأحمد

رئيس أرمينيا سارجسيان مستقبلا الشيخة فريحة الأحمد

الشيخة فريحة الأحمد مع أرمن جيفوجين

بريفان ـ كونا: بحثت الشيخة فريحة الأحمد رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية سبل تطوير ودعم العلاقات الكويتية الأرمينية في مجال المرأة والأسرة والطفل.

جاء ذلك خلال لقاءات أجرتها الشيخة فريحة في يرفان خلال زيارتها لأرمينيا.

واستقبل رئيس جمهورية أرمينيا الصديقة سارجسيان الشيخه فريحة الأحمد امس الأول في مقر الرئاسة الأرمينية بمناسبة زيارتها للبلاد.

كما التقت الشيخة فريحة الأحمد السيدة الأولى في جمهورية أرمينيا ريتا سرجسيان حيث تبادلا خلال اللقاء جميع قضايا المرأة والأسرة والطفل في البلدين الصديقين كما التقت وزيرة الثقافة في جمهورية أرمينيا حيث تطرق اللقاء الى تطوير العلاقات بين البلدين في مجال المرأة والأسرة والطفل.

وأقامت حرم رئيس جمهورية أرمينيا مأدبة غذاء على شرف الشيخة فريحة الأحمد والوفد المرافق لها.

كما قامت الشيخة فريحة بزيارة إنسانية الى أحد الأسر الفقيرة في جمهورية أرمينيا.

وقد رافق الشيخة فريحة الأحمد خلال الزيارة سفيرنا لدى أرمينيا بسام القبندي وسفير جمهورية أرمينيا لدى الكويت فادي وحرم وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

«التجارة» تحذّر المستهلكين من التعامل مع الشركات الوهمية التي تروج لسلعها

كونا: حذرت وزارة التجارة والصناعة عموم المستهلكين من التعامل مع الشركات الوهمية التي تروج لسلعها بشكل مخالف للقانون بهدف استغلال حاجة المستهلكين دون الاكتراث بسلامتهم.

وقال مدير إدارة قمع الغش التجاري والتوعية في الوزارة راشد الهاجري في لقاء مع «كونا» أمس ان عددا من الشركات غير المرخصة تقوم بالاتصال على مجاميع من المستهلكين للترويج لبعض السلع والمواد المختلفة التي تشكل في كثير من الأحيان ضررا على صحة وسلامة المستهلكين.

وأضاف ان هذه الشركات توهم المستهلكين عند الاتصال بهم بانها شركات مرخصة وتعمل بشكل قانوني وانها تملك جميع الرخص التجارية والصحية اللازمة لممارسة نشاطها والترويج لمنتجاتها مؤكدا ان هذه الشركات تعمل بشكل وهمي ولا تملك أي كيان يضمن للمستهلكين التواصل معها لأي سبب من الأسباب بعد شرائه لأي منتج منها.

وأفاد الهاجري بأن معظم هذه الشركات تروج لسلع تتعلق بالصحة العامة لاسيما السلع الخاصة بالتغذية ومستحضرات التجميل والتي يتطلب شراؤها واستخدامها قدرا كبيرا من الحذر كونها تتعلق بصحة المستهلكين وسلامتهم.

وبين ان عددا من المستهلكين تعرضوا لمشاكل صحية جراء استعمال هذه السلع التي حصلوا عليها من قبل شركات مبيعات غير مرخصة تتواصل مع المستهلكين عن طريق عدد من الباعة المتجولين الذين يتواصلون مع المستهلكين في منازلهم او مقار أعمالهم.

وذكر الهاجري ان بعض هذه الشركات تروج مواد خطرة على صحة وسلامة المستهلكين وهي مواد لا يسمح باستخدامها إلا بمتابعة طبية من الجهات الرسمية نظرا لخطورة استخدامها وحجم الضرر الذي من الممكن ان تسببه للمستهلكين.

وأشار الى ان هذه الشركات تتجاهل جميع المحاذير الطبية والقانونية وتقوم ببيع هذه المواد والسلع للمستهلكين دون أي شعور بالمسؤولية مؤكدا أهمية التنبه لخطورة التعامل مع هذه الشركات «التي لا هم لها سوى تحقيق أرباح مالية حتى لو كان ذلك على حساب صحة وسلامة المستهلكين».

أكد سعي الجمعية لنشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد

الغزالي: الكويت المركز الرئيسي لـ «الشفافية العربية»

اعلنت جمعية الشفافية عن تقرير مؤشر مدركات الاصلاح في الجهات العامة لعام 2012، ويعتبر التقرير ـ الذي اعدته الجمعية للسنة الخامسة على التوالي ـ وسيلة جادة لانقاذ القطاع العام من تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وذلك من خلال قياس درجات الاصلاح في الجهات الحكومية.

وقال رئيس الجمعية صلاح الغزالي خلال حفل الاعلان عن مؤشرات مدركات الاصلاح في الجهات الحكومية لعام 2012 اول من امس، بحضور عدد من الجهات الحكومية، انه تشرف بلقاء صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد ونقل له تشرف الدول العربية باختيار الكويت لتكون المركز الرئيسي للمنظمة العربية للشفافية والنزاهة، نظرا لما تتمتع به من ديموقراطية متقدمة في المنطقة العربية وحرية صحافة، وهذا الامر جعلها مفضلة دون غيرها، مشيرا الى ان هذه الفكرة انبثقت من جمعية الشفافية ولقيت استحسان جميع الدول، مبينا انه تم تأسيس مجلس ادارة الجمعية العربية من الكويت والبحرين والاردن وليبيا وتونس وسيتم تعميم الفكرة في ارجاء الوطن العربي، موضحا ان هذه المبادرة اتت متزامنة مع ما نشهده من ثورات عربية تستلزم الوقوف عندها وكشف اماكن الفساد ومكافحته.

صلاح الغزالي مع عدد من المشاركين والمشاركات في حفل الإعلان عن مؤشر مدركات الإصلاح (هاني عبدالله)

بدورها، قالت رئيسة قسم الاحصاء في كلية العلوم بجامعة الكويت د.فهيمة العوضي ان هناك 6 معايير للاصلاح وهي الشفافية والنزاهة والمساءلة واحترام القانون والعدالة وتكافؤ الفرص والتخطيط الاستراتيجي والقيادة، فيما هناك 6 ادوات للقياس وتقسم على شريحتين هما العاملون في الجهة الحكومية والمراجعين المتعاملين مع تلك الجهة، وتتم من خلال اعداد تقرير خبراء الجمعية والقيام بزيارات ميدانية من خلال عميل خفي لكل جهة تقدم خدمة للجمهور واجراء مقابلة للقياديين.

من جهتها، اعلنت امينة سر الجمعية ومفوض مؤشر مدركات الاصلاح سلمى العيسى عن نتائج التقرير، حيث احتل المرتبة الاولى في مؤشر مدركات الاصلاح لعام 2012 بيت الزكاة بـ 4,1597 نقطة، فيما جاء ثانيا الامانة العامة للاوقاف بـ 4,0374 نقطة، وحلت ثالثا الادارة العامة للاطفاء بـ 3,7669 نقطة.

وجاء ترتيب الجهات والوزارات المتبقية على الشكل التالي: بيت الزكاة ـ الاوقاف ـ الاطفاء ـ مؤسسة البترول ـ معهد الابحاث ـ الهيئة العامة للمعلومات المدنية ـ السكنية ـ الاحصاء ـ الاشغال ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ـ بنك الكويت المركزي ـ الهيئة العامة لشؤون القصر ـ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ـ مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ـ المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ـ مؤسسة الموانئ الكويتية ـ برنامج اعادة الهيكلة والقوى العاملة ـ الهيئة العامة للاستثمار ـ وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ـ جامعة الكويت ـ ديوان الخدمة المدنية ـ وزارة المالية ـ وزارة الكهرباء والماء ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ـ وزارة المواصلات ـ وزارة التجارة والصناعة ـ الهيئة العامة للصناعة ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ـ الادارة العامة للجمارك ـ لجنة المناقصات المركزية ـ الهيئة العامة للبيئة ـ الهيئة العامة للشباب والرياضة ـ الادارة العامة للطيران المدني ـ وزارة العدل ـ بنك التسليف والادخار ـ بلدية الكويت ـ وزارة التعليم العالي ـ وزارة الاعلام ـ وزارة النفط ـ وزارة الصحة ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ـ وزارة التربية ـ الهيئة العامة لتقدير التعويضات ـ وكالة الانباء الكويتية (كونا) ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ ادارة الفتوى والتشريع ـ وزارة الداخلية ـ سوق الكويت للاوراق المالية.

● حمد العنزي

خلال ندوة المنبر الديموقراطي عن قضية غير محددي الجنسية بمشاركة مجموعة الـ 29

ابتهال الخطيب: الجوازات المزورة خلقت مسمى «بدون البدون»

حمل المتحدثون في ندوة المنبر الديموقراطي التي اقيمت في ديوان المنيس في العديلية مساء أول من أمس الحكومة مسؤولية تضخم مشكلة البدون حتى اصبحت على ما هي عليه اليوم، كما حملوا التشريعات التي اصدرها مجلس الأمة مسؤولية قصور التشريعات التي أصدرتها بخصوص هذه الفئة.

وشارك في الندوة تجمع الـ 29 وبدأتها الناشطة د.ابتهال الخطيب التي أكدت أن الهدف من وراء هذه الندوة تعريف الشارع الكويتي بوضع غير محددي الجنسية، مبينة أن هناك تغيبا متعمدا لهذه القضية من جانبها التاريخي وتداعياتها وكيفية تكوينها، كما ساهم في ذلك خوف قد يكون مبررا من الشارع الكويتي بوجود فئة البدون واتجاه عملية التجنيس بشكل عام.

وقالت الخطيب ان أول إحصاء رسمي في البلاد عام 1965 وحتى عام 1958، كان دائما البدون مشمولين في هذه الإحصاءات، موضحة أن في عام 1987 صدر مرسوم أميري رقم 59/17 قانون إقامة الأجانب تم الغاء الفقرة «د» من المادة «25» والتي تنص على استثناء أبناء القبائل المتجولين حول الحدود الكويتية من الدخول والخروج من الكويت دون أوراق.

وبينت الخطيب في كلمتها أن اللجان التي خصصت للتجنيس فتحت لعامين منذ عام 1961 وحتى 1963 وكانت عبارة عن 4 لجان صدرت بمرسوم أميري خاص، وحددت أسماء وأعضاء اللجان بالاضافة إلى لجنة عليا لتحقيق الجنسية برئاسة المغفور له بإذن الله سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله، مضيفة أن من ضمن اللجان كانت هناك لجنة في منطقة الأحمدي بسبب عمل بعض البدون في شركة النفط، لافتة إلى أن البعض من البدون لم يسجل هذه اللجان سواء كان السبب طبيعة عمله أو قصر مدة عمل هذه اللجان التي استمرت لمدة شهر.

وأضافت الخطيب أن أول قانون للجنسية قانون 1959 ومنذ أن بدأ وهو قانون يحمل الكثير من التعسف حيث كان ينص على تجنيس من كان في الكويت من عام 1920 وما قبل، ومن ثم تم إلغاء هذا الشرط لصعوبة اثبات من تواجد في عام 1920 وما قبل، كما أن قانون التجنيس عام 1959 كان يطالب بوجود شاهدين شرط لتجنيس حيث كان تقبل شهادة الشهود لاشخاص محددين وترفض عن أشخاص آخرين لأسباب غير معروفة في تلك اللجان.

وأشارت الخطيب إلى أن في عام 1963 ادعت جميع لجان التجنيس بتوثيق الجميع وأنه تم تسجيل جميع الأشخاص الموجودين على أرض الكويت، حيث لم تعترض في تلك الفترة المجموعة التي لم تسجل بهذه اللجان لعدم شعورهم بخطورة عدم التسجيل فيها، مضيفة أن من عام 1967 وحتى 1973 حصلت أكبر عملية تجنيس في الكويت وهي عملية تجنيس سياسية بحتة.

وأضافت في كلمتها الخطيب قائلة «كان هناك دفع من اللجنة المركزية للبدون لاصدار جوازات مزورة وكانت إعلانات هذه الجوازات معلقة في اللجنة المركزية، وبعد انتهاء مدة هذه الجوازات رفضت سفارات دول هذه الجوازات تجديدها ورفضت اللجنة إعادتهم لمسمى بدون مما خلق لنا مسمى جديدا وهو بدون البدون.

بدورها قالت المتحدثة الثانية في الندوة د.إقبال العثيمين ان عدد البدون المسجلين في الجهاز المركزي نحو 106 آلاف وأغلبهم محرومون من المقومات الحياتية البسيطة، وأشارت إلى أن هناك حوالي 9 إلى 12 ألفا من البدون غير مسجلين بالجهاز المركزي بسبب استخراجهم جوازات مزورة لم تجدد لهم بعد انتهائها وهؤلاء ما يسمون بالبدون.

وأوضحت العثيمين أن الفترة من 1996 وحتى عام 2003 شهدت حرمان البدون من التعليم وهو ما خلق جيلا كاملا يعاني من الأمية لم يتمتع بالتعليم لمدة 8 سنوات، مبينة أن نتيجة لهذا الحرمان خلقت ظاهرة أطفال الشوارع وهم الأطفال الذين يتواجدون عند الإشارات المرورية وعلى الأرصفة لبيع الخضراوات وغيرها من السلع.

● دانيا شومان

د.ابتهال الخطيب ود.إقبال العثيمين خلال الندوة

العثيمين: حرمان البدون من التعليم لمدة 8 سنوات خلق جيلاً أمياً